

كِتَابُ

الْأَحْكَامُ لِلْإِسْلَامِ

و

الْوَلَايَاتُ الدِّينِيَّةُ

تَأَلَّفَ

أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَبِيبٍ الْمَاوَرَدِيِّ

(ت. ٤٥٠ هـ)

مُحَقِّقُ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ بَارِكُ الْبَغْدَادِيُّ

جَامِعَةُ الْكُوَيْتِ - قِسْمُ الْعُلُومِ السِّيَاسِيَّةِ

كافة حقوق الطبع محفوظة
الطبعة الأولى
١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

الناشر

مكتبة دار ابن قتيبة - الكويت

ص . ب : ٥٩٦ الفردوس ت : ٢٦٥٨١٨٧

الرمز البريدي 29355 الفردوس

تمهيد :

الحمد لله نستعينه ونستهديه وبعد،

إن كتاب « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » لأبي الحسن الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) من المؤلفات الإسلامية العلمية التي تستحق اهتماماً جاداً من قِبل علماء الإسلام وأهله . ذلك أن الكتاب يقدم بين طياته منهجاً علمياً وعملياً للكيفية التي يجب أن تُدار بها حياة المسلمين في المجتمع الإسلامي للحاكم والمحكوم على حدّ سواء اعتماداً على ما جاء به الشرع الحنيف . وليس من المبالغة القول أن الصحة الإسلامية التي أخذت تفرض نفسها على المجتمعات العربية المعاصرة بحاجة ماسّة إلى مثل هذا المنهج الشرعي الذي لا يزال أملاً نابضاً بالحياة في عروق الأمة الإسلامية على الرغم من حالة الشتات والضياع الفكري الذي يكتنف العالم الإسلامي المعاصر .

قد يتساءل البعض - بحسن نيّة أو بغيرها - هل يصلح فكر القرن الخامس الهجري لحياة القرن العشرين الميلادي ؟ لذلك حرصنا على أن تكون نقطة البداية في هذا التحقيق محاولة الإجابة على هذا التساؤل . وذلك من خلال محاولة تبيان الأهمية المعاصرة لجوهر الأحكام السلطانية وما يتعلق بها من تفصيلات . الجوهر هو أن تقوم الحياة على الشريعة الإسلامية ، في حين تأتي الأحكام الصادرة من السلطة تأسيساً على القاعدة محققة المطلوب شرعاً في معاملات المجتمع الإسلامي .

يقرر الماوردي في نهاية كتابه قاعدة جد هامة مفادها انه [ليس إذا وقع الإخلال بقاعدة سقط حكمها] . فغياب أغلب الأحكام الشرعية في حياة المسلمين في العصر الراهن ليس حجة دالة على عدم صلاحية الإسلام لإدارة هذه الحياة . وحيث إن التاريخ الحديث قد أثبت - وبصورة قاطعة - فشل نظريات الفكر الغربي وعلى جميع المستويات ، فقد أصبح من الطبيعي أن يُقبل الناس على الإسلام - وهو المصدر الطبيعي - للبحث عن الحلول للمشكلات التي يعيشونها . لذلك نقول إن ما طرحه الماوردي قبل ألف عام يصلح للمجتمعات العربية المعاصرة . وعلى

علماء الإسلام مهمة تحديث هذه الأفكار كما سنشرح لاحقا إن شاء الله في معرض إجابتنا على السؤال الذي طرحناه آنفا.

إن تحقيق كتاب « الأحكام السلطانية والولايات الدينية » جاء بعد معاشتي للكتاب عشر سنوات كاملة، طالبا ومعلما. الأولى من خلال دراستي لنيل درجة الدكتوراه، والثانية من خلال تدريس موضوع الفكر السياسي الإسلامي بجامعة الكويت. وعلى الرغم من الشهرة الواسعة التي نالها الكتاب منذ عام ١٨٥٣هـ، حين قام المستشرق الألماني إنجر ENGER بنشره، إضافة إلى ترجمته إلى اللغتين الألمانية والفرنسية، إلا أن الكتاب ظل بعيدا عن أي تحقيق أكاديمي لمحتواه العلمي. ويصعب أن يصدق الإنسان أن كتابا طُبِعَ العديد من المرات، لم تحقق له حتى المراجعة المطبعية المبدئية، مما نتج عنه كثرة الأخطاء المطبعية في جميع النسخ المطبوعة. وفي منتصف السبعينات قامت الدكتورة دارلين مي Darlin, May، بترجمة إحدى النسخ المطبوعة من كتاب « الأحكام السلطانية » إلى اللغة الانجليزية مع تحقيق غير واف، وتقدمت به لنيل درجة الدكتوراه من جامعة انديانا - بلومغتون. ولم تُنشر هذه الترجمة إلى الآن. لذلك سعت لتحقيق الكتاب وفق منهج علمي لكي يظهر النص الأصلي أقرب ما يكون إلى الصحة والصواب اعتمادا على ثلاث مخطوطات وفق مااستحدثت عنه في منهج التحقيق.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

منهج التحقيق :

النسخ المعتمدة في التحقيق :

١ - نسخة مطبوعة عام ١٩٧٣، وهي الطبعة الثالثة، وقام بالطباعة « شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده » بمصر. وقد طُبِع الكتاب بإشراف لجنة تصحيح خاصة بالشركة وعليه لم يعد ممكنا معرفة اسم الناسخ، وإن أمكن القول إن العمل قد تم من خلال القيام بعملية مقارنة بين النسخ المطبوعة من الكتاب في الأعوام السابقة لعام ١٩٧٣، مع بعض المخطوطات أو نتف منها لكتاب « الأحكام السلطانية » والموجودة بالأزهر، دون أن يكلف الناسخ نفسه أو لجنة التصحيح عناء إرفاق صور ورقات هذه المخطوطات. كذلك جاءت النسخة المطبوعة بدون تصحيح للأخطاء المطبعية الواردة في ثانيا الكتاب. كما توجد في الكتاب بعض العبارات والألفاظ غير المفهومة. وقد قمنا بتصحيحها عند تحقيق النص وإيرادها على الوجه الصحيح. والكتاب يقع في ٢٥٩ صفحة، إضافة إلى ما قام به الناسخ من وضع فهرس تفصيلي يتضمن عناوين الأبواب والفصول الواردة في النص. هذا وقد رمزنا إلى هذه النسخة عند المقارنة بالرمز (ط).

٢ - المخطوطة الأولى : يعود تاريخها إلى القرن الخامس الهجري. وهو القرن الذي توفي فيه الماوردي. وقد جاء هذا التاريخ وفقا لتقديرات مكتبة شيستر بيتي CHESTER BEATTY. وتكمن أهمية هذه المخطوطة إلى أن بعض ورقات المخطوطة قد كُتبت بخط الماوردي نفسه. وبالفعل توجد في المخطوطة الورقات ٤٢، ٤٤، ٤٦ - ٥٢، قد كُتبت بخط مخالف لخط المخطوطة، وغير منقط. ومن الجدير بالذكر أن بعض هذه الورقات تتكرر دون أن نعرف سببا لذلك.

أما خط الناسخ فيتسم بالوضوح بشكل عام. ولكن يلاحظ أن المخطوطة قد سقط

منها الفصول التسعة الأولى، حيث إن أول ورقة فيها تمثل آخر ما جاء في الباب التاسع ثم يأتي بعد ذلك الباب العاشر. كذلك من عيوب هذه المخطوطة كثرة الصفحات البيضاء وتكرار بعض الصفحات دون أن يؤثر على وحدة الموضوع ذلك أن الصفحات البيضاء لا تمثل اقتطاعاً من النص. كما توجد ورقات مليئة بالتشطيبات والملاحظات الجانبية مما شكّل بعض الصعوبة عند القراءة، وقد تلافى الناسخ ذلك بتكرار نسخ هذه الورقات. هذا وقد رمزنا إلى هذه المخطوطة عند المقارنة بالرمز (م).

وأخيراً نشير إلى أن هذه المخطوطة موجودة بصورة ميكروفيلم تحت رقم ٤٩٠٣ من فهرس مكتبة شيلستر بيتي في مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت. والمخطوطة تتكون من ١٠٣ ورقة، بمقاس ٢١×١٥,٧ سم.

٢ - المخطوطة الثانية : وقد حصلنا عليها أيضاً من مكتبة المخطوطات بجامعة الكويت. مكتبة شيلستر بيتي، ميكروفيلم رقم ٥٠٨٥. ويعود تاريخ هذه المخطوطة إلى الرابع عشر من ذي الحجة لسنة ثلاث وأربعين وثمانمائة، أي القرن التاسع الهجري، بخط الناسخ الحنفي علي ابن محمد الحنفي الذي ذيل خاتمة المخطوطة بقوله : « وقع الفراغ من نسخ هذا الكتاب المبارك برسم مولانا أفضى القضا شرف الدين قاسم الشهير بنسبه الكريم بابن الخواجا الصابوني ». وتتكون المخطوطة من ١٤٦ ورقة، بمقاس ١٨×٢٤ سم، وهي بخط واضح وجميل، سهل القراءة، ومتكاملة بصورة عامة إذا ما قورنت بغيرها، وإن كانت لا تخلو من بعض العيوب مثل سقوط بعض الفقرات أو الكلمات، وقد سُدّ ذلك النقص عند المقارنة.

هذا وقد رمزنا إلى هذه المخطوطة عند المقارنة بالرمز (ح)، واعتبرناها الأصل الذي تقوم عليه عملية التحقيق.

٣ - المخطوطة الثالثة : وقد حصلنا عليها من معهد المخطوطات العربية، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد تفضل مدير المعهد - مشكوراً - بإعفائنا من رسوم التصوير. ومصدر التصوير كما هو مذكور في الميكروفيلم، مكتبة الأحقاف للمخطوطات بتريم (مجموعة آل يحيى). وقد كُتبت المخطوطة بخط واضح وإن كانت تنقص من آخرها بمقدار صفحة مما فوّت علينا معرفة اسم الناسخ حيث جرت عادة النساخ تدوين تاريخ فراغهم من النسخ واسمهم. ويُستدل من المخطوطة أن الناسخ قد اعتمد على مخطوطة

ناقصة حيث يذكر في الزاوية اليمنى في آخر ورقة (وهذا ما وجدنا في الأصل والله أعلم
الباقى سبعة أسطر).

ولعل اسوأ ما في هذه المخطوطة سقوط الكثير من الفقرات والكلمات والعبارات، وأحيانا
توجد فقرات يتداخل بعضها مع بعض، وأحيانا أخرى توجد فقرات متصلة ولكنها مختلفة
الموضوع، مما يدل على أحد أمرين. إما أن النسخة التي اعتمد عليها الناسخ غير واضحة مما
دفعه إلى القيام بذلك من دمج وإسقاط لفقرات المخطوطة. أو أن الناسخ كان كثير السهو عند
النقل.

هذا ويعود تاريخ المخطوطة إلى القرن الثالث عشر الهجري، وبالتحديد إلى عام
١٢٥٣هـ. وهي تتكون من ١١٣ ورقة بمقاس ١٦,٥ × ٢٣ سم.
هذا وقد رمزنا إلى هذه المخطوطة عند المقارنة بالرمز (ت).

وعليه تكون رموز النسخ التي استخدمت في هذا التحقيق كالتالي :

- | | |
|----------------------|---------------------------------------|
| ١ . النسخة المطبوعة | (ط) |
| ٢ . المخطوطة الأولى | (م) |
| ٣ . المخطوطة الثانية | (ح) وهي الأصل الذي اعتمدناه للمقارنة. |
| ٤ . المخطوطة الثالثة | (ت) |

هذا وقد ارفقنا نسخة مصورة لبعض ورقات كل نسخة وأشرنا إليها برمزها المقرر لها في
المقارنة.

عملية التحقيق :

اتخذنا من النسخة (ح) الأصل المعتمد عليه في عملية المقارنة بين النسخ الأربعة. ويجب
الأخذ بعين الاعتبار أن ذلك لا يعني أن نسخة (ح) هي الصحيحة، بقدر ما يعني ذلك أنها أكثر
تكاملا من غيرها مع ما يشوبها من نقص. وما جاء في غير محل من الألفاظ أو جاء ناقصا أو غير
متطابق مع سياق النص قمنا بتعديله على ضوء ما هو متوافر في النسخ الثلاثة الأخرى، وذلك
من خلال ترجيح الأنسب والأقرب للمعنى في سياق النص. وعليه أصبح النص المحقق هو
أقرب النصوص دقة وتصويبا في إطار النسخ التي تم الاعتماد عليها في عملية المقارنة، مع
ملاحظة انسجام جميع النسخ ووحدتها في الموضوع والعبارات فقط. وحتى يتمكن القارئ

من معرفة ما هو ساقط من النص أو زائد فيه، أشرنا إليه في الحواشي وفقا لما هو وارد في كل مخطوطة أو النسخة المطبوعة من حيث النقص أو الزيادة، وبذلك تظهر الصورة واضحة بالنسبة لموقع الألفاظ والعبارات والفقرات في هذه النسخ. ونأمل أن يكون النص الذي دوناه أقرب النصوص إلى الصحة مما لو أخذت كل مخطوطة على حدة.

وحتى تتمكن من توضيح الصورة نقدم المثال التالي :

قد يحدث أن تسقط كلمة من (ح) ولكنها واردة في النسخ الأخرى. فإذا كانت الكلمة مطابقة لسياق النص، فإننا نوردها في صلب النص ونشير إلى ذلك في الحاشية إلى أن هذه الكلمة ساقطة من (ح). وإذا حدث أن سقطت فقرة طويلة كانت أو قصيرة أو سقطت عبارة في النسخة (ت) مثلا، فإننا نضعها بين [] في النص ونشير إلى ذلك في الحاشية. وقد يحدث أحيانا أن تكون هناك جملة أو فقرة ناقصة من (ت) مثلا، ولكن توجد كلمة داخل هذه الفقرة ساقطة من (م) مثلا، فإننا نضعها بين قوسين ()، فيأتي الشكل بالصورة التالية ()، ونظرا لكثرة النقص السائد في المخطوطات فقد حرصنا على إيراد كل زيادة ونقص في موضعه والإشارة إليه في الحواشي.

كذلك قمنا بتحقيق الأعلام ليس عن طريق الإشارة المبصرة لاسم المرجع الذي يتعرض لصاحب الترجمة، بل أوردنا نبذة مختصرة عن تاريخ حياة صاحب الترجمة وأعماله ومصنفاته إن وجدت. وفي هذا العمل لسنا سوى ناقلين لما هو وارد في موسوعة العلامة خير الدين الزكلي « الأعلام »، بمجلداته الثمانية بطبعتها الحديثة. وفي هذه الموسوعة غناء وكفاية لمن يريد الاطلاع على المبرزين في التاريخ العربي القديم والاسلامي والعصر الحديث. ومازاد عملنا على نقل هذه المعلومات بنصها إذا كانت قليلة أو بتقديمها مختصرة إذا كانت طويلة أكثر من اللازم. ومالم نجده في كتاب « الأعلام »، بحثنا عنه في المصادر التاريخية وكتب التراجم المشهورة. كذلك قمنا بتحقيق الآيات القرآنية من حيث الإشارة إلى رقمها والسورة التي توجد فيها، ونفس الأمر بالنسبة للأحاديث النبوية الشريفة حيث أشرنا إلى مصدر الحديث وما إذا كان موجودا في المرجع بلفظه أو بنصه أو بالاثنتين، مع تجنب التعرض للرواة من حيث القوة والضعف اللهم إلا إذا كان مذكورا ذلك في ترجمته. إما الإشارة إلى ضعف الحديث وصحته أو كان موضوعا وغير ذلك، فقد تعرضنا إليه في حدود ما وقع بين أيدينا من كتب الحديث التي تتعرض لمثل هذا الأمر.

كما قمنا أيضا بذكر تراجم الشعراء دون الإشارة إلى أبيات الشعر إذا كانت مجهولة للقائل . وكذلك الأمر بالنسبة للأماكن والمواقع فقد أوردناها في الحواشي تبعاً لأهميتها في النص . وأخيراً أوردنا شرحاً للمصطلحات والألفاظ المبهمة وغير المفهومة تسهيلاً للقارئ من جهة ، وحتى يأتي النص مفهوماً من جهة ثانية .

وفي ختام التحقيق أوردنا ملحقات لاثبات أصالة الماوردي كمؤلف لكتاب «الأحكام السلطانية» ، ثم زدنا التحقيق بفهارس والأعلام ، والآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وأبيات الشعر .

ولا يفوتني التقدم للأخ الأستاذ وليد عبد القادر بالشكر الجزيل على ما بذله من جهد في تصحيح الأخطاء المطبعية والنحوية واللغوية مما ساعد على اظهار النص بصورة أفضل مما كان عليه .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

الأحكام السلطانية : نظرة معاصرة :

تروي لنا كتب التراث قولاً ينسب لعلي بن أبي طالب مفاده «أنه لابد للناس من إمارة برّة كانت أم فاجرة. قيل له : قد عرفنا البرّة، فما بال الفاجرة؟ قال : تستوفى بها الحقوق، وتقام بها الحدود» سواء صحّ ذلك عن عليّ بن أبي طالب أو لم يصح ، فإن مدار حياة الناس منذ الأزل وإلى أن تقوم الساعة تدور حول هذين الأمرين ، حقوق ، وحدود . والسلطة هي وحدها القادرة في المجتمع على استخلاص الحقوق من مغتصبها وردّها إلى أصحابها ، وعلى إقامة الحدود ضد كل من تسوّّل له نفسه خرق الحقوق ، سواء كانت لله سبحانه ، أو للعباد ، أو لما هو مشترك بين الطرفين . لذلك قيل «إن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن» فالسلطة القائمة على الشرع هي المحور الذي يدور عليه كتاب «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» .

كيف يمكن أن نستفيد من الموضوعات التي وردت في كتاب «الأحكام السلطانية» في العصر الراهن؟ حتى نقدم إجابة واضحة على هذا السؤال لابدّ من الاعتراف بأن هناك من الموضوعات ما سقط من حياتنا الحديثة مثل موضوع الرقيق وأحكامه ، والولاية على نقابة الأنساب التي يدعيها الماوردي ، وكذلك الأحكام المتصلة بمفاهيم الغنيمة الحاصلة بعد الحرب مع الأعداء . ولكن ماعدا ذلك ، لا يزال حيّاً في المجتمعات ذات الأغلبية من المسلمين . وهذه الموضوعات ستظل في حياة الإنسان المسلم إلى أن تقوم الساعة ، لأنها أساس الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والأخلاقية .

يرى كثير من الناس أن الخلافة قد سقطت من حياة المسلمين . ولكن إذا كان مصطلح الخلافة قد سقط ، هل سقطت السلطة؟ إن سلطة الدولة المعاصرة تزداد يوماً بعد يوم ، وهي سلطة لها ضوابط في الشريعة مثل الصفات الواجب توافرها فيمن يتولى السلطة ، والمهام الواجب عليه القيام بها ، وكذلك الواجبات الملقاة على الشعب ، ولا يجب أن ننسى أهمية الدور الذي يقوم به أهل الحل والعقد من علماء الإسلام في إطار السلطة . وكذلك الأمر بالنسبة للمهام الخاصة بوزير التفويض على وجه الخصوص لأنه يشبه إلى حد كبير منصب رئيس الوزراء في الوقت الراهن . ما الذي يمنع تطبيق ما ذكره الماوردي قبل ألف عام تقريباً على هذا المنصب من

جهة الشروط الواجبة فيمن يتولى هذا المنصب، والواجبات التي يجب عليه القيام بها تجاه الحاكم والمحكومين؟

قد يرى البعض أن مبدأ الجهاد لا مكان له في حياتنا المعاصرة، وإن صحَّ هذا للظروف القاهرة التي تحيط بالأمة الإسلامية، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة مما أورده الماوردي في كيفية تدبير الحرب، والسياسة اللازمة لقائد الجيش، وكذلك ما يلزم الجنود. وغيرها من الأمور التنظيمية اللازمة للشئون العسكرية. وقس على ذلك ما يتصل بالكيفية التي يجب على السلطة أن تتبناها لمواجهة من يخرج عليها من أهل البغي أو المحاربين أو قطاع الطرق إذا كانت الدولة واسعة الأطراف.

هذا في مجال السياسة. وفي مجال الاقتصاد أو الشئون المالية بتعبير أدق فإن الأحكام أكثر التصاقا بحياة المسلمين المعاصرة من حيث الأنصبة اللازمة للإبل والبقر في بلاد المسلمين ذات الثروة الحيوانية الكبيرة كالسودان مثلا وغيرها، وزكاة الزروع للبلدان الزراعية وزكاة المعادن على اختلاف أنواعها وزكاة الركاز وغير ذلك مما نحتاجه لتنظيم هذه الشئون. وكذلك الأمر بالنسبة للكيفية التي يجب على الدولة أن تتبعها لاستيفاء وتوزيع الأموال المجبة من الأفراد في صور الزكاة والصدقات والخراج. أما الأحكام الخاصة بالإقطاع وإحياء الأرض الموات والمياه المستخرجة من الأرض، فهي أمور لا تزال جارية إلى اليوم وتوضع لها القوانين المنظمة، ويُجلب لهذا الأمر المستشارون على اختلاف تخصصاتهم، في حين تتوفر في الشريعة الإسلامية الأحكام اللازمة لتنظيم ذلك.

أما في مجال الحدود للزنى والسرقه والخمر وغيرها من الجرائم، فلقد أثبت الواقع أن القانون الغربي قد أفسد أكثر مما أصلح. وفي الإسلام من الإلزام ما يفرض على المسلمين اتباعه من إقامة هذه الحدود على مرتكبيها، وترك للحكام سعة من الأمر للتحرك في مجال التعزير. ولا خلاف أن تجاهل هذه الحقيقة ما هو إلا نوع من المكابرة المرفوضة.

وأخيرا أحكام الحسبة. ونسأله عن مدى حاجة المسلمين بعد أن تفتت فيهم الكثير من العادات السيئة، إلى وظيفة المحتسب لتحقيق ما أمر به أمة الإسلام وحدها من بين الأمم ووصفها بأنها أمة وسط لأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر. وما أكثر المنكرات في عصرنا الراهن.

سوف يقول البعض إن للماوردي آراء متباينة للمذاهب الإسلامية الأربعة، فأياها نتبع؟ وما من عاقل يرى في هذه الآراء ما يعيق تطبيق الشريعة الإسلامية، ذلك أن علماء الإسلام في كل قطر مؤهلين لاختيار أصلح الآراء التي تتناسب مع ظروف المجتمع الذي يعيشونه. ففي النهاية تكون السيادة لأحكام الشريعة الإسلامية. وحتى نسد الباب في وجوه المتشككين نُقرّ بادىء ذي بدء أن الحاجة ماسة جدا لصياغة الأحكام السلطانية التي كتبها الماوردي، صياغة تتجلى فيها روح العصر، وهذه مهمة العلماء والمتخصصين وليست من مهام العوام أو قليلي العلم الذين لا تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة لذلك من العلم بالقرآن والسنة والإجماع والقياس ومعرفة اللغة العربية. كذلك قد يرى بعضهم أن ظروف العصر الراهن تحول دون تطبيق هذه الأحكام وذلك بسبب سيطرة الفكر الغربي على نواحي الحياة في المجتمعات العربية. وفي رأينا أن هذامن أقوى الأسباب الداعية إلى العودة إلى الجذور التي اقتلعتها الاستعمار من حياتنا. فالإسلام هو قدر المسلمين وهو أمر ليس لهم فيه خيار، وقد أثبت التاريخ عقم الأفكار الغربية من رأسمالية واشتراكية لعلاج المشكلات التي تعاني منها الأمة الإسلامية المشتتة في بقاع الأرض. وهذا يفسر انتشار الصحوة الإسلامية إلى درجة أخذت تقلق الأنظمة الغربية التي أخذت تسعى إلى دراستها ليس لفهمها بل لإيجاد الوسائل اللازمة لمحاربتها والقضاء عليها.

إن الأمر ليس بالسهولة التي نطرحها على الورق، فعلى أرض الواقع معوقات وعراقيل ليس من السهل تخطيها، ولكن أيضا ليس من المستحيل مواجهتها، وفرض الحل الإسلامي. إن ما ندعو إليه لفت النظر إلى أن كتابات فقهاء الإسلام، التي كتبت قبل عشرات القرون، ففيها ما يسد الحاجة وزيادة لبناء حكم أو نظام إسلامي متكامل وبناء، وبالتالي فهي صالحة للمسلمين إذا ما أرادوا بناء مجتمعاتهم على أسس إسلامية وحديثة في نفس الوقت. فالدين الإسلامي عامل تطور وتقدم وليس عامل تخلف كما يعتقد البعض، ومهمة الإسلاميين دراسة تراثهم الحضاري المبني على الإسلام وحده لتحقيق هذا التطور، ولكي يكون الإسلام منهج حياة. وليس فقط أوراقا صفراء تُقرأ ثم تنسى.

وبالله التوفيق

النسخ المعتمدة في التحقيق :

الْحَكَايَةُ السُّلْطَانِيَّةُ

و

الولايات الدينية

تأليف

أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب

البصري البغدادي الماوردي

(٨٤٥٠)

الطبعة الثالثة

١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣ م

شركة مكتبة ودراسة مطبعي الباب في المراسم ودراسة بصر
محمد محمود الحلي وشركاه - طائفة

نسخة الكتاب المطبوعة التي أعتمدت للمقارنة .

ورمزها (ط)

ز

4903

AL-ḤIKAM AL-SULTĀNĪYA, by AL-MĀWĀRIDĪ (l. 450/
1038).

[A well-known treatise on Islamic political theory.]

Roll. 103. 21 × 15.7 cm. Clear scholar's naskh.

Undated, 5/11th century.

Brockelmann i. 386, Suppl. i. 668.

Part of this copy appears to be the author's autograph.

نسخة (٢)

ما زالوا يشكوا في ما بارفقه منهم لعمري انهما قد رزقا بها
 ولعلكم لا تحزنوا على المسائل ان رددت ما فيها من اثاره صار في عرضة
 الاستشهاد في قول الشا لا امر بما وان على الناس نفعها
 لست اذ اوقع (الاحكام) بها عدل شئت بها وقد اعقل القدر
 بيان احكامها مما لم يجد للاخلال به وان كان كذا كما ينظر هذا
 شمله على ما قد اعقله الفقهاء لا وقصر في ابيه قد كرم ما اغفله
 واستوفينا ما قصروا فيه وانا اسئل الله سبحانه توفيقا
 لما نرجوه وعونا على ما نؤيته لمن وكرمه وحشيتته وهو
 تسمي نعم الحكيم وصلواته على خير بن ستمرة لقه محمد وآله و سلم تسليما

في ان هذه النسخة بخط امير
 عالم الدين آية الله الاولى
 ومضفة النسخة الاولى
 الماوردي النسخة الاولى

عن محمد بن ابي جعفر الى علي بن ابي طالب قال يا علي قد علمت انك لا تعلم عن ربه
احد شئ من ربه الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
الله تعالى ان ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
فما ودا ان ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
اول دار من دار ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
من علم من علم ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
وكان من علم ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
واسم علم ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
اما انما هو علم ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
وكان علم ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
على علم ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
الحرارة واما الحرور فهو واطاف به من حواسها ووجه من طرفيها
دون لمعلم ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
المعلم على سعة اما من طرفيها واما من ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
على سعة اما من طرفيها واما من ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
ومن طرفيها واما من ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
حيث لا يعلم ربه من العلم فان كلمة ما انما لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
قال ان ربه لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم
المرات لا يعلم الا انك تعلم انك لا تعلم الا انك تعلم انك لا تعلم

بسم الله الرحمن الرحيم
سندبه الذي اوضح لنا معانيه الذين ومن عباد الله
رغمته قواعده التي وقفت على راسها
فله الحمد لله الذي جعله رسله على بصيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم
والمحمد بن عبد الله ومحماد وسادته الهاديات الاحكام سلطانا على
الملك امير المؤمنين في كل عام وطهرهم من جميع ما ساءلهم به الله وان
الذين ساءلهم ما ساءل فيهم انفسهم في كل عام وطهرهم من جميع ما ساءلهم به الله
سلطانا في كل عام وطهرهم من جميع ما ساءلهم به الله
في اخيه ومطهره فانا سند الله على حسن عقوبته ودعنا اليه في توفيقه وهذا
وهو خير من جميع ما ساءلهم به الله فانا سند الله على حسن عقوبته ودعنا اليه في توفيقه وهذا
زعمنا في كل عام وطهرهم من جميع ما ساءلهم به الله فانا سند الله على حسن عقوبته ودعنا اليه في توفيقه وهذا
مشروع ويجمع اليه على كل من في شيوخ فكلت الامة املا استقرت عليه قواعد
الله وانطقت به مصالح التي نحن استفت به الامور الهامة ومعدت فيها
الولايات القائمة عليهم قد برحمتها على كل من فيكم سلطانا ووجه ذكرنا الحسن فيها
على كل من في ديني ليرتب احكام الولايات على من في شيايب انعام مشاغل
الاحكام والذي تضمنه هذا الكتاب من الاحكام السلطانية والولايات النسيه
عشرون بابا الباب الاول في عقد الامة
الباب الثاني في تقليد الوزارة
الباب الثالث في تقليد الامارة على البلاد
الباب الرابع في تقليد الامارة على الجهاد
الباب الخامس في الولايات على رتب المصالح

5085

AL-ḤIKĀMA AL-SULTĀNĪYA, by Abu 'l-Ḥasan 'Alī b. Muhammad b. Ḥabīb AL-MĀWĀRDĪ (d. 450/1058).
[A famous treatise on politics.]

Foll. 149. 24 x 18 cm. Clear scholar's naskh.

Copyist, 'Alī b. Muhammad al-Ḥanafī.

Dated 14 Dhū 'l-Ḥijja 843 (17 May 1440).

Broekelmann i. 386, Suppl. i. 668.

[illegible]

فيكون ما سبق علمهم بموته وان من يعلم الحلال في الاعمال ويجوز من في بلد
 فصل وانما الحلال ما بالشرط المعتبر فيهم سبعة احدها
 العدالة على شروطها الجامعة والثاني العلم المودى الى الامانة في التوازل
 والاحكام والثالث سلامة طوائف من السبع والعبود للبيان لمقتضى ما يات
 ما يدر كاهل الرابع سلامة الاعيان من فتنهم في استيفاء الحركات وسورة
 النوفس والخامس صحة الراي المنفي عن سلبهم الرعية ونزولها في العالم
 والسادس الجماعة والتجدة المودية الى جماعة البضة وجهاد المذموم
 والسابع النسب وهو ان يكون من قرشي لورود القرية واعتماد الامام عليه
 ولا اعتبار بمسار حريق شذوذها في جميع التلاميذ انما يكره في الله عنه
 اجمع يوم القيمة على الانتصار في دفعهم عن الحلال بما يوافقوا سعد من
 عادة عليها يقول النبي صلى الله عليه وسلم الاية من قرشي فافلمنوا
 من القدر بها ورجوها من المفارقة بينها حين قالوا انما امير ومبكم امير
 تسليم روايته ونصديق الجيرة ورضوا بقوله بحسب الامر او انتم الوزراء
 وقال النبي صلى الله عليه وسلم قد نوافر مشا ولا تمدنوها وليس مع هذا
 المتراحم شبهة لما راع فيه ولا قول الخالف له **فصل** والائمة
 شقيقتان جهنم احدهما باختيار اهل العقيد والمثل والثاني بعمد
 الامام من قبل فاما اعتقادها باختيار اهل العقيد اهل العقيد والمثل فمعد
 اختلف العلماء في عديم من عقيدته الاجماع منهم على مذهب شي لمات
 طائفة لا عقيد الاجماع باهل العقيد والمثل من كل بلد يكون الزمانيه
 عانا والتسليم لامتيازها وهدا مذهب مذموم يبيعه ابو بكر
 رضي الله عنه على الحلاله باختيار من حقه هاد لم ينظر منتهه قدوم

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد المخطوطات العربية - الكويت

اسم المخطوط الدرجكام السلطانية

اسم المؤلف ابو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري ، المعروف بالخاوري (المتوفى ٥٤٥ هـ)

المقاس ٢٦,٥ x ٢١,٥ سم

١١٣

عدد الأوراق

مصدر التصوير مكتبة الاجنحة للمخطوطات بترميم (مجموعة آل بختيار)

الرقي مصدر التصوير ٩ مجاميع

تاريخ التصوير ١٠ صفر ١٤٠٣ - ٢٥ نوفمبر ١٩٨٤ م.

ملاحظات نسخة كتبت بقلم محمّد واضح ، على يد مؤسسة ١٤٤٥ هـ ، وتنفقت من آخرها بقرار مؤسسة .

نسخة

نسخة (ت)

كتاب الأحكام السلطانية

المشيخ أقصى القضاة أبو الحسن

علي بن محمد بن حبيب

الماوردي البصري

رحمة الله وتوفيقه

أعز

وصلى الله وسلم على محمد وآله



بحمد الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله الذي اوضح لنا معالم الدين ومن علينا بالكنز المبين
 وبين لنا سنن الاحكام وفصل لنا بين الحلال والحرام جعل
 ما قبله على عهد الامامه حكما فقد رتب به مصالح الخلق وثبت به
 قواعده الحق وكل الى دولة الامور ما احسن فيه التقدير واحكم به
 التمييز فله الحمد على ما قدره التقدير ووبر وصلى الله على رسوله الذي
 سار على امره وقام بحقه محمد النبي وعلى اله واصحابه وسلامه
 وبما احكمت الاحكام السلطانية بولاه الامور اخسن وكانت
 اجملها جميع الاحكام يتقطع عن تصنها مع ثنائها بانسيان
 والتقدير افردت لها كتابا امتثلت فيه امر من نزلت حاشته لتعلم
 ما فيها لتعلم فيما اليه منها فيستوفيه وما عليه فيه توخا
 المبالغة في تنفيذ وقضائه وتحريما للتقصير في اخذ وعطائه
 وانا استمد الله تعالى من معونته وام شيب اليه في توفيقه وهديته
 وصرحي من معين وموفق **اما بعد** فان الله جل
 جلالته قد خلقنا من عباده خلقا له النبوه وخلق له المله وفرض اليه
 السياسة ليصدر القدر من دين مشروع وتحتوي الكلمه على راي متبوع
 وكانت الامور اصلا استمرت عليه حتى عد الله منه ما يصلح لسياسة
 الاريا وعقد حاشي يقوم بها في قواعده المله وانظمت به مصالح الامم
 حتى استتب بها الخلق العامة وصدرت عنها الولايات الخاصة فلزم تفرع
 حكمها على كل حكم سلطاني ووجب ذكر ما اختص بنظرها على كل نظر ديني
 لتتبع احكام الولايات على نسق متناسب متساكلا الاحكام والذي يفتقده
 هذه الاحكام السلطانية والولاياته لدينيه عروضا بان وهي هذه
 المذكوره مسطور **المباب الاول** في عقد الامامه الباب الثاني
 في تقليد الولايات **المباب الثالث** في تقليد الاماير على البلاد **المباب الرابع**

في تقليد الامارة على الجهاد الباب الخامس في تقليد الولايات على ضرب
 من مصالح الباب السادس في ولاية العتق الباب السابع في ولاية الخلفاء
 الباب الثامن في ولاية الشؤنة على ذوي الالساب الباب التاسع
 في الزناية على اامة العلوات الباب العاشر في الولاية على الحج الباب
 الحادي عشر في ولاية الصدقات الباب الثاني عشر في قسم الشرف
 العنيفة الباب الثالث عشر في وضع الجزية والخروج الباب الرابع
 عشر فيما يتعلق بحكمه في البلاد الباب الخامس عشر في حيا الموت
 واستخراج الباب السادس عشر في الحماة والرافق الباب السابع عشر
 في احكام الاقطاع الباب الثامن عشر في وضع الديوان واحكامه
 الباب التاسع عشر في احكام الجزية الباب العشرون في احكام الحسبه
الباب الاول في عقد الامانة والامانة موضع عمه الخلافة
 انشؤه بحسبة الدين وياسة الدنيا وعقد هاتين يقوم بهما واجب الجماعة
 وان شد عنهما لا يتم واختلف في وجوبها هل وجبت ما شرع او بالعقل
 فلما كانت طائفة وجبت بالعقل في طياع العقل من التسليم لرعيهم منهم
 من الظالم ويفصل بينهم الشايخ والتخاصم ونور ذلك في اوضاع
 مهملين وهم امضاعين وقد قال لا قول لا شدي وهو شرع جاهل
 لا يصلي الناس حتى يأسى لهم ولا سراة اذا جهلهم سادوا
 وقد قالت طائفة اخرى بل وجبت ما شرع دون العقل لان الامام
 يقوم بامور شرعية وقد كان يكره بالعقل ان لا يراد التعبد به
 فلم يكن العقل موجبا لها وانما وجب العقل ان يمنع كل واحد من
 اعتداء نفسه من الظالم والفقير وياخذ بمقتضى العدل في
 التماسه فيدبر بعقله لا بعقل غيره لكن جاء الشرع بتقويض
 الامور في الدين قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله
 واطيعوا الرسول واولي الامر منكم ففرض طاعة اولى الامر فيها
 وهم الائمة المتأمرين علينا روي هشام بن عروة عن ابي صالح عن

للبراز ليلاً يبرجن عند الحاجة وإذا كان في الأسواق من ختم
 بمعاملة النساء عنى المحتسب سيرته وإمانته فإذا تحققها
 منه أقره على معاملتهن وأدبه على التعرض لهن وقيل إن وفاة
 المعلن أحسن نعيمه ذلك لأنه من ثوابه الزنا ويظهر المحتسب
 في مقاعد الأسواق فيقر منها ما لا يضر على المارة فيه ويمتنع من
 استنزه المارة ولا يفتق ذلك على الاستعداد إليه وجعله أبون
 حفيظة موقوفاً على الاستعداد إليه وإذا بني قوم في طريق
 سابل منع منه وإن اتسع له الطريق وبأخذهم بقدم ما بني
 ولو كان مسيلاً لأن موافق الطريق مسلوكة لا للابنية وإذا
 وضع الناس الامتعة والآلات البناء في مسالك الشوارع والأسواق
 ارتفاقاً لينقلوه حال بعد حال ممكنوا من ذلك أن يستنزه
 به المارة فيمنع من أن استنظروا وتكلموا القول في آخره إلا
 جنبه والسوا بط ومجاري المياه وأثار الجسور يقره عالم
 يضر ويمتنع بالضرر والخطيئة المحتسب فيما ضرر وفيما لم يضر كنه من
 الاحتياط الهري في الشرعي والفرق بين الاجتهاد بين أن لا
 جهاد الشرعي متاروع في أصل ثبت حكمه بالشرع والاجتهاد
 العرفي ما روعى فيه أصل ثبت حكمه بالعرف ولو أكل الحسنة
 أن يمنع من تغلب المولى من قبحهم إذا دقنوا في مال أو مباح
 إلا من أرفض مغصوبه فيكون لما لكها أن يواخذ من دفعهم
 فيها ينقله منها ويمتنع من خصي البهائم والأدميين ويؤدب
 عليه وإن استحق فيه ثوداً وقم استنواها ويمتنع من خضاب
 الثيب بالسواد إلا لجمالها هدي في سبيل الله ويؤدب من
 فعل ذلك للنساء ولا يمنع من الخضاب بالحناء والكتم ويمتنع
 الكتم بالكهانة والكهوف يؤدب الأخذ والمعطى في هذا
 فصل في بطون أن يسطر لأن المنكرات لا ينحصر عددها وفيما
 ذكرناه من شواهد قد دليل على ما غفلناه والحسنة من قواعد
 الأمور الدينية وقد كان في أمة الصدر الأول نبأ شرونها
 بأنفسهم لعموم صلحتها وجزيل ثوابها وكثير ما عرض السلطان عنها ونهت

«كتاب الأحكام السلطانية»

نظرة تاريخية

القيمة الأكاديمية لكتاب «الأحكام السلطانية»:

في عام ١٨٥٣ نشر المستشرق الألماني إنجر Enger طبعته حول كتاب الأحكام السلطانية تحت عنوان :

«Kitab-Ahkam as Sultāniyyah (Constitutiones Politicae)

ومنذ ذلك الحين، جذب الكتاب اهتمام المستشرقين الأوروبيين الذين اعتبروا الكتاب المدخل الأساسي لفهم الفكر السياسي الإسلامي^(١). ودارت حول الكتاب الكثير من الدراسات وخصوصاً من ناحية الفكر الإداري الذي تضمنه الكتاب للولايات اللازمة للدولة الإسلامية. ومع ذلك، فإن الأفكار السياسية التي تضمنها الكتاب لم تدرس بشكل جدي بما يتناسب وموقع الكتاب من الأهمية في الفكر السياسي الإسلامي.

بدون شك، إن كتاب «الأحكام السلطانية»، قد نال أهمية أكاديمية كبرى، وأصبح له صدى واسع بين المهتمين بالدراسات الإسلامية، ولا يزال كذلك حتى الوقت الحاضر. هذا إضافة إلى أن الكتاب قد تمت ترجمته إلى بعض اللغات الأجنبية مثل الألمانية والفرنسية. ولكن هذا الاتفاق على أهمية الكتاب لم تمنع الدارسين له من الاختلاف حول الكثير من الأمور، مثل طبيعة الكتاب، غرض المؤلف من تأليفه، وكذلك اتجاه المؤلف الفكري. وعلى أية حال، فإن الدارسين حتى الوقت الحاضر، يتفقون على أنه أول مؤلف يختص بالتشريع الإسلامي السياسي^(٢).

(١) انظر 1-2 D. Little, «Anew outlook at al-Ahkam al-Sultaniyya» M.W., 1974, PP.

(٢) انظر بشأن الترجمات D. May, al-Mawardi's al-Ahkam al-Sultaniyya رسالة دكتوراه غير منشورة - جامعة

انديانا، ١٩٧٤، ص ١٢٠ - ١٢٣. وكذلك، H.Laoust. «la pensee et L'action politique d'al-Mauwardi».

REI, XXXVI, 1986, P.11

اختلفت الآراء حول قيمة الكتاب الفكرية. مثلاً نجد بروكلمان يصف كتاب «الأحكام السلطانية» بأنه «عرض مثالي محض، وشرح وصفي للأحوال السياسية السائدة في عصر الماوردي»^(٣). نفس النظرة نجدها لدى المستشرق الألماني قون غرينيوم Von Grunebaum، الذي يصرّ على طبيعة الكتاب النظرية، وإن الماوردي اقتصر فقط على وصف الواقع دون التفاعل معه، على الرغم من مشاركته السياسية الواسعة في أحداث المجتمع^(٤).

أما الأمريكي مالكوم كير Malcollm Kerr، فإنه يُنكر القيمة العلمية التي تضمنها كتاب «الأحكام السلطانية». فهو يرى أن الكتاب جاء خالياً من أي برنامج عملي لإصلاح الواقع، وأنه اعتمد اعتماداً كبيراً على النظرية الكلاسيكية في الفكر الإسلامي فيما يتصل بالخلافة القائمة على الشرح النظري، كما أنه يتسم بالغلو في الجدل حول الواقع القائم^(٥).

وهناك وجهات نظر مخالفة تماماً لما سبق، فالمستشرق البريطاني المشهور هاملتون جب H. Gibb. الذي قام بتحليل الأفكار الرئيسية لنظرية الخلافة في مؤلف الماوردي، حاول أن يضع هذه الأفكار في مكانها الملائم من خلال إطار الواقع القائم في ذلك الوقت^(٦). وفي مناقشة أخرى، يرى جب أن كتاب «الأحكام السلطانية» ليس نظرية سياسية مستقلة بقدر ما هو دفاع عن الوضع السياسي لعصره^(٧) كذلك يؤيد المستشرق روزنثال E.I.J. Rosenthal، الذي يرى أن الفضل يعود إلى الماوردي في تأسيس نظرية الضرورة في الواقع السياسي، والتي تبنّاها كل من الغزالي وابن جماعة، عندما استخدمتا نفس النظرية لتبرير الاستيلاء على الإمارة، أو ما يعرف بالفكر الإسلامي، ولاية المتغلب^(٨).

ويذهب جب إلى القول إن الماوردي قد وضع منهجاً عملياً لكيفية استمرارية الخلافة، وتبرير واقعها الذي آلت إليه تحت يد البويهيين وغيرهم من الأمراء، دون أن يؤدي ذلك إلى

H. Laoust. op. cit., P.12

(٣)

Islam, Essays in The nature and growth of cultural tradition, 1955, P. 68

(٤)

Islamic Reform, 1966, P. 220

(٥)

«al-Mawardi's Theory of the Khilafah». I.C., 1397.

(٦)

«Some Consideration on the sunni theory of the Caliphate»Studies on Islamic Cicalization. 1969, P.

192.

Political Thought in Medieval Islam, 1958, PP. 27-51.

(٨)

زوال شرعية الخلافة. كما انه وضع التبرير الشرعي لقيام إمارة الاستيلاء التي تجاهلها كثير من الفقهاء الذين كتبوا في الإمامة قبل الماوردي^(٩).

فالموضوع الذي عاجله الماوردي يتضمن الجانب النظري لما يجب أن تكون عليه الخلافة، والجانب العملي لواقع الخلافة وكيف يجب أن تتعامل مع الوضع الجديد، وتضمن بذلك الشرعية والاستمرارية في آن واحد^(١٠).

على الرغم من هذا الاختلاف في الرأي بين المهتمين بالدراسات الاسلامية، حول طبيعة موضوع الأحكام السلطانية والولايات الدينية، فإن الآراء حول الاتجاه الفكري للماوردي، ليس محل إتياف أيضاً. فلقد اتهم الماوردي بالاعتزال، كذلك، فإن هناك من يصف الماوردي بالأشعرية. ويتبنّى هذا الاتجاه المستشرق هاملتون جب، الذي يرى أن كتاب «الأحكام السلطانية» يجب أن يقرأ من خلال النظرية الأشعرية، التي نجدها في كتاب «أصول الدين»، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي، أحد المعاصرين للماوردي، وأحد كبار الأشاعرة^(١١). يقول جب بهذا الصدد:

«ولست النظرية التي يقوم عليها ما بسطه الماوردي في كتابه إلا نظرية مذهب واحد، هو مذهب الأشعري، وهي تشارك النظرية الأشعرية عامة في اثنتين من خصائصها أعني أنها أولاً تُسرف في التفريع الجدلي، وأنها ثانياً تصوغ النتائج بكثير من التعسف. وفي هذه الحال كان إلحاح الأشاعرة على استمرار الخلافة تاريخياً هو الأساس في كل الصعوبات التي تواجه المدافعين عن الخلافة»^(١٢).

وهناك من يعارض فكرة أن الماوردي معتزلي أو أشعري النزعة، ويرى أن الماوردي مفكر سني مستقل الاتجاه، ولا يرتبط بأي فرقة من الفرق الاسلامية^(١٣). والمستشرق الفرنسي هنري

(٩) «Constitutional Organization», *Law in the Middle East*, V. 1, 1995, P. 18.

A. Siddiqi, «Caliph and King ship in Medieval Persia», I.C., 1936, P. 121 and Laoust, «La Pen- (١٠) see... REI, P. 13.

Gibb, «al-Mawardi's Theory...», P. 294. (١١)

(١٢) دراسات في حضارة الاسلام، ص ١٨٦.

I. Mikhail, *Al-Mawardi: A study in Islamic Political Thought*, Un pub. ph. D., Harvard. 1968. (١٣)

لاوست، يرى أن الماوردي ينتمي إلى فئة فقهاء القانون أو الشريعة المستقلين الذين لا يرتبطون بأي اتجاه فكري. وهو يعتبر كتاب «الأحكام السلطانية» رسالة في القانون الإسلامي العام المتصل بالدولة ومؤسساتها^(١٤).

الأسباب الداعية لتأليف الكتاب :

«ولما كانت الأحكام السلطانية بولاة الأمور أحقّ، وكان امتزاجها بجميع الأحكام يقطعهم عن تصفحها مع تشاغلهم بالسياسة والتدبير، أفردت لها كتاباً امتثلت فيه أمر من لزمت طاعته، ليعلم مذاهب الفقهاء فيما لها منها فيستوفيه، وما عليه منها فيوفيه؛ توخياً للعدل في تنفيذه وقضائه، وتحرّياً للنصفة في أخذه وعطائه»^(١٥).

بدون شك أن خطاب المقدّمة موجه إلى خليفة المسلمين الذي له حق الطاعة عليهم، ولكن للأسف، أن الماوردي لم يبين من هو هذا الخليفة؟ ولورجعنا إلى الخلفاء العباسيين الذين عاصرهم الماوردي بالعمل السياسي، لوجدنا القادر بالله والقائم بأمر الله، وحيث إنّ الماوردي قد ارتفع نجمه في عهد الخليفة القائم، إضافة إلى حقيقة أن الخليفة قد استرد بعض السلطات الفعلية، فإن الاحتمال كبير في أن يكون الكتاب موجه إلى الخليفة القائم بأمر الله. كما تجب ملاحظة احتمال كتابة الكتاب بعد وفاة الأمير البويهي جلال الدولة، الذي كانت للماوردي علاقات جيدة معه.

وعلى ما يبدو أن الماوردي أخذ في الميل جهة الخليفة العباسي عام ٤٢٩ هـ، وذلك عندما رفض الماوردي شرعية منح الأمير البويهي جلال الدولة، لقب «ملك الملوك»، على أساس أن هذه الصفة لا تكون إلا لله سبحانه وتعالى. وعلى أثر ذلك منح الخليفة، الماوردي لقب «أقضى القضاة» في ذات العام. وفي عام ٤٣٤ هـ، وقف الماوردي في جانب الخليفة العباسي القائم بأمر الله، ضد جلال الدولة - وذلك حين تدخل الأمير البويهي في مصادرة نصيب الخليفة العباسي من الجوالي (نوع من الضريبة النقدية). وقد قام الخليفة بإيفاد الماوردي للتوسط لدى جلال الدولة واسترجاع حق الخليفة، ولكن الماوردي فشل في مهمته^(١٦).

« La Pensee... » ERI, p.59.

(١٤)

(١٥) الأحكام السلطانية، ص ٣.

(١٦) ابن الجوزي المتظم، جزء ٨ ص ٥٦، ١١٦.

من هذه الدلائل نجد أن الاحتمال قائم في أن كتاب «الأحكام السلطانية» موجه إلى الخليفة العباسي القائم بأمر الله.

تركيبة الكتاب :

من عنوان الكتاب، يمكن القول إن الموضوع يتصل بالأحكام اللازمة للسلطة أو الحكم، والولايات المتصلة بها، والواجب إقامتها وفقاً للشرع الاسلامي.

والماوردي، لا يصف فقط الأساس النظري الذي يجب أن تقوم عليه الحكومة الاسلامية، وإنما يحدد المؤسسات والقواعد الإدارية التي يجب أن تحكم الجهاز الاقتصادي لهذه الحكومة.

كتاب «الأحكام السلطانية» يمكن أن ينقسم إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يتضمن الفصول الثلاثة الأولى، وهي على التوالي: الامامة، والوزارة، والإمارة. وهذه الفصول الثلاثة تتصل بالنظرية السياسية بالإمامة كما يجب أن تكون وفقاً للمبادئ الإسلامية، آخذاً بعين الاعتبار الواقع السياسي الذي كانت تعيشه الخلافة في ظل البويهيين وغيرهم من الأمراء المستولين على السلطة، وأوجد لذلك الاستيلاء قاعدة شرعية. أما فيما يتصل بالإمامة، فإن الماوردي ناقش مختلف القضايا المتصلة بها مثل الشروط الواجب توافرها في الإمام، واجباته، حقوقه، وطبيعة العلاقة بين الإمام والرعية. ثم يأخذ الماوردي بمناقشة المؤسسات المتصلة بالإمامة، مثل الوزارة والإمارة.

القسم الثاني من الكتاب يتعلق بالقواعد المنظمة للإدارة الحكومية أو الإدارة العامة. ومن الأمثلة على ذلك إمارة الجها، والصلاة، والحج، والزكاة، والجزية، وخراج الأرض، وإقامة الحدود... الخ.

إن إسهاب الماوردي في شرح هذه القواعد الإدارية تدل على المعرفة الواسعة التي يتحلل بها الماوردي، فيما يتصل بمختلف القضايا ومعالجتها وفقاً للمبادئ الاسلامية.

(١٧) الأحكام، ص ٣.

(١٨) ابن منظور، لسان العرب، جزء ٢، ص ٢٥١.

ترجمة الماوردي

أبو الحسن علي بن محمد المشهور بالماوردي في المصادر التاريخية والفقهية، نسبة إلى عمل عائلته بصناعة ماء الورد وبيعه. ولد بالبصرة عام ٣٦٤هـ / ٩٧٢م. عاش فيها صباه وأوائل شبابه حيث درس الفقه الشافعي على يد الفقيه العالم أبي القاسم الصيمري، ثم رحل إلى بغداد قبله العلماء آنذاك، لتكملة دراسته في نفس الموضوع على يد رئيس الشافعية الإسفرائيني كما درس إلى جانب ذلك علوم اللغة العربية والحديث والتفسير. توفي عام ٤٥٠هـ / ١٠٥٨م، ودفن بمدينة المنصور بباب حرب في بغداد (انظر ابن الجوزي، المنتظم، جزء ٨ المتضمن أحداث عام ٤٥٠هـ).

وعلى الرغم من الشهرة الواسعة التي نالها الماوردي خلال سني حياته في بغداد، إلا أن المصادر التاريخية لا تمدنا بالمعلومات الكافية عن حياته العائلية كما عاشها في البصرة وبغداد.

تقلد زعامة الشافعية في عهد الخليفة العباسي القادر بالله بعد أن قدم له مختصراً للفقه الشافعي المشهور بكتاب الإقناع (انظر ياقوت، معجم الأدباء، ج ١٥، ص ص ٥٤ - ٥٥).

اشتهر بسفاراته الدبلوماسية بين أمراء بني بويه من جهة وبين الخلفاء العباسيين وخصوصاً الخليفة القائم بأمر الله، وكذلك بين أمراء بني بويه أنفسهم، وأيضاً بينهم وبين السلاجقة في بداية سيطرتهم.

وقد كان الهدف من هذه السفارات إصلاح الأمور بين الأقطاب السياسية المتنافرة والتي كانت كثيراً ما تلجأ إلى استخدام السلاح لحل مشكلاتها (انظر ابن الجوزي، المنتظم، جزأي ٨، ٧).

من الناحية الفكرية، أثرى أبو الحسن الماوردي الفكر الإسلامي بالكثير من الكتابات الدينية ككتب التفسير والفقه والحسبة، وكتب الاجتماع والسياسة حيث لازمت شهرته كتاب (الأحكام السلطانية) الذي لا يزال حتى اليوم كتاباً رائداً لا غنى عنه لكل من يبحث في علم السياسة عند المسلمين.

كما أنه أثرى الفقه الإسلامي بالكثير من الاجتهادات التي أدت به للدخول في كثير من
المواجهات مع علماء المسلمين في عصره، (انظر تاج الدين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى،
ج ٥، ص ٢٦٧ وما بعدها).